



وضع معايير مرجعية إقليمية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة و جدول أعمال 2063

ورقة مناقشة (مسودة)

معدّة من قبل معهد اليونسكو للإحصاء بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي

جدول المحتوى:

1. تحديد المعايير المرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والنهج المقترحة من قبل معهد اليونيسكو للإحصاء.....3
2. معايير مرجعية إضافية للمؤشرات الإقليمية وشبه الإقليمية.....4
3. جدول أعمال 2063 حول التعليم وأهمية وضع المعايير المرجعية.....5
4. خارطة الطريق نحو وضع معايير مرجعية إقليمية لأفريقيا.....8
5. معايير مرجعية مؤقتة توجيهية لوضع أسس معيارية في المنطقة.....8
6. مشاورات دولية وإقليمية للاتفاق على المعايير المرجعية.....9
7. الإلتزام في سبيل تحقيق المعايير المرجعية الإقليمية.....9
8. الختام.....10
9. الملحق 1. الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة – مستويات مؤشرات المعايير المرجعية المقترحة من أجل أفريقيا(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).....11
10. المراجع.....12

1. المعايير المرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والنهج المقترح من معهد اليونسكو للإحصاء

دعا إطار عمل التعليم لعام 2030 البلدان إلى وضع "معايير مرجعية وسيطة ملائمة (على سبيل المثال لعامي 2020 و 2025)" لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتبر "أنه لا غنى عن هذه المعايير لمعالجة النقص في المسألة المرتبط بالغايات الأطول أجلاً" (الفقرة 28) ، وهو طلب لم يحقق بعد. وقد ذكر الاجتماع العالمي للتعليم في جلسته الاستثنائية في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 الدول بهذا الالتزام. كما دعا إعلانه "اليونسكو وشركائها، مع اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة للتعليم 2030، دعا إلى ... تعجيل التقدم واقتراح معايير مرجعية ذات صلة وواقعية لمؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للرصد اللاحق" (الفقرة 10).

من شأن الوفاء بهذا الإلتزام المُعغل بوضع المعايير المرجعية بأن يساعد في تجديد التأكيد على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. فالبلدان بدأت من نقاط مختلفة وتقدمت بوتيرة متباينة. مالم يكن هنالك فهم مشترك أوضح من المكان الذي بدأت منه البلدان في عام 2015، وماهي الحدود الدنيا التي يجب أن يصلوا إليها وماسرعة الوصول إليها، فهناك خطر أن يكون قلة التقدم غير ملحوظ. ولكن لتكون مؤثرة فينبغي تصميم المعايير المرجعية لحشد الجهود كما يجب أن تكون مترابطة بطريقة شفافة ومليئة بالمعلومات.

تعتمد فعالية وضع المعايير المرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي على عاملين.

أولاً، الحاجة إلى الإلتزام السياسي. لا يمكن وضع المعايير المرجعية كما هي مطلوبة من قبل إطار العمل على الصعيد الدولي، إذا أخذ بعين الاعتبار التباين الكبير في نقاط البداية بين الدول. يجب أن تكون المعايير المرجعية مجدية بحيث تعكس واقع البلدان ولكن أن تكون مملوكة وطنياً. قد تقوض العملية العالمية التي تتجاهل نقاط البداية الخاصة بالبلدان أو أطرها أو تطلعاتها فعالية وضع المعايير المرجعية. تحديد المعايير المرجعية على الصعيد الإقليمي يوفر توازناً بين المعايير المرجعية المحددة عالمياً ووطنياً لاسيما عندما تكون البلدان في إقليم ما تواجه نفس التحديات، وعندما يكون التوجه الإقليمي يتقاطع مع عملية وضع معايير مرجعية وطنية ويفعل الترابط بين البلدان ليوفر فهماً أفضل للتحديات المشتركة والفرص والتعلم من بعضهم.

ثانياً، يجب تخطي الصعوبات التقنية للقياس. تم اعتماد مجموعة من المؤشرات من قبل فريق التعاون التقني (TCG)¹ في آب /أغسطس عام 2019. اعتمد المقترح على استعراض مقترحات مقدمة من قبل أعضاء في فريق التعاون التقني، والذي خلص إلى أنه من الممكن وضع معايير مرجعية 6 من أصل 43 من مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- بالإضافة إلى إطار العمل لمؤشرات الإنفاق - بالإعتماد على الأنماط السابقة، وتغطية البلد وتواتر البيانات وصلتها بالسياسة. (انظر الجدول 1)

الجدول 1 مؤشرات معايير القياس المقترحة

رقم	مؤشرات المعايير المرجعية	المستوى
1	المؤشر 4.1.1 الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات	عالمي
2	المؤشر 4.1.2 معدل الإتمام	
3	المؤشر 4.1.4 نسبة غير الملتحقين بالمدارس	موضوعي
4	المؤشر 4.2.2 معدل المشاركة قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي	عالمي
5	المؤشر 4.c.1 النسبة المئوية للمعلمين المدربين	عالمي
6	المؤشر: الإنفاق على التعليم كنسبة من الميزانية وإجمالي الناتج المحلي	معايير التعليم لعام 2030
7	المؤشر 4.5.1 [مؤشر المساواة]	عالمي

¹ فريق التعاون التقني (TCG) حول مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. مقتبس من <http://tcg.uis.unesco.org>

طَوَّر معهد اليونسكو للإحصاء نهجاً مقترحاً حول المعايير المرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للمساعدة في توجيه الكيانات الإقليمية والحكومات الوطنية في وضع معايير مرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. النهج المقترح يعتمد على المبادئ التالية (FERST)

- **الإنصاف:** تقبل البلدان قيمة المعايير المرجعية وأن تكون قيمتها موضوعة بإنصاف مع الأخذ بتطلعات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، شروطها الأولية و التقدم السابق المجدي.
- **الفعالية:** توفر البيانات الداعمة للمعايير المرجعية لأكثر عدد من الدول على أساس منتظم وبوقت مناسب.
- **الملائمة:** يتم اختيار المؤشرات لتتوافق مع جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والتقييم فيما إذا تم استيفاء المعيار المرجعي فيمكن ربطه باستجابة تنص عليها السياسة.
- **البساطة:** يجب أن يتم فهم المعايير المرجعية من قبل جميع البلدان مع الحفاظ على التوازن بين الأهداف الثلاثة المنصوص عليها أعلاه.
- **الشفافية:** يجب أن تكون عملية تطوير المعايير المرجعية قابلة للتحقق إلى الحد الممكن وبشكل منهجي بينما يجب أن يتم إيصالها بوضوح.

يحدد النهج المعياري المقترح معايير مرجعية إقليمية ووطنية مؤقتة لعامي 2025 و 2030 والتي توازن تقدماً هادفاً مع ما هو مجد بناءً على الأنماط السابقة. تعتمد المعايير المرجعية المؤقتة الوطنية على ثلاث نقاط مرجعية لعام 2025 و 2030 لكل مؤشر: (1) الحد الأدنى المعياري الخاص بالبلد، (2) الحد الأدنى المعياري الخاص بالإقليم، (3) توقع البلد (لمزيد من التفاصيل انظر الى المربع 1). يعتمد معيار الحد الأدنى الخاص بالبلد لعام 2025 و 2030 على أحدث قيمة مؤشر خاص بالبلد بالنسبة للمؤشر ومعدل التقدم الذي حققته نصف البلدان على الأقل لنفس مؤشر القيمة منذ عام 2010. يُعرف الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالإقليم بأنه متوسط المعايير المرجعية الدنيا الخاصة بالبلد لأدنى ثلث من بلدان الإقليم. وأخيراً، يعتمد توقع البلد لعامي 2025 و 2030 على معدل التقدم التاريخي الخاص بالبلد. يعرف المعيار المرجعي المؤقت الخاص بالبلد بأنه الأعلى من بين هذه النقاط المرجعية الثلاثة. على سبيل المثال، إن كان النمط التاريخي للبلد يشير إلى أنه سيتخطى الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالبلد والحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالإقليم إذن فسوف يستخدم توقعاته الخاصة كمعيار مرجعي. وعلى عكس ذلك، إن كان الأداء التاريخي للبلد يطيناً على المؤشر، فإن قيمته المتوقعة قد تنخفض تحت الحد الأدنى المعياري الخاص بالبلد نفسه وفي هذه الحالة، ولأن معظم البلدان التي بدأت من نفس النقطة قد حققت معدل نمو يقودها نحو الحد الأدنى المعياري الخاص بها، فإن الحد الأدنى المعياري الخاص بالبلد يوفر هدفاً مجدداً للبلد. يوفر الحد الأدنى المعياري للإقليم معياراً مؤقتاً للإقليم التي كل دولها وعلى وجه التحديد تلك المتأخرة بأن تصبو إليه أو تحققه أو تتخطاه. تستطيع الدول أو الكيانات الإقليمية أن تعتمد هذه المعايير المرجعية المؤقتة أو أن تستخدم هذه النقاط المرجعية الثلاث كدليل لوضع المعايير المرجعية الخاصة بها.

كما يجب أن تعكس المعايير المرجعية الإقليمية الظروف الإقليمية والوطنية وأن تكون ذات صلة بالسياسات التعليمية الإقليمية والوطنية، كما وتؤدي المنظمات شبه الإقليمية دوراً هاماً في التنسيق ووضع المعايير المرجعية. وبالتالي ستحتاج المنظمات شبه الإقليمية بدورها كجزء من العملية إلى:

- التأكد بأنها مستعدة أن تدعم عملية وضع المعايير المرجعية ضمن دولها الأعضاء (مع إجراء التعديلات التي ترى أنها ضرورية)
- التنسيق مع المنظمات الأخرى حين يكون هناك تداخل في العضويات.
- التعرف على خط زمني للمشاورات والخطوات الأخرى التي تؤدي إلى الإجماع على المعايير المرجعية.
- إيصال هذه الخطوات إلى فريق التعاون التقني لتطوير خارطة طريق عالمية
- طلب الدعم التقني عند الحاجة لتسهيل عملية وضع معايير مرجعية إقليمية.

معايير مرجعية إضافية للمؤشرات الإقليمية وشبه الإقليمية

تتمحور المباحثات إلى الآن حول وضع مؤشرات عالمية مشتركة باستخدام أساليب مشتركة على أصعدة مختلفة للأقاليم وشبه الأقاليم. وهناك إمكانية بأن تقوم المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية بالاستفادة من العملية وتضمين مؤشرات إضافية لمجموعة مؤشرات المعايير المرجعية ذات المصلحة الخاصة بالإقليم (على سبيل المثال المواطنة العالمية والتعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي)

مربع 1 المفاهيم الرئيسية المستخدمة في نهج المعايير المقترحة

التوقع الخاص بالبلد لعام 2030³: وهي القيمة التي يتوقع أن يصل إليها البلد بحلول عام 2030 بالاعتماد على الأنماط التاريخية منذ عام 2000 وحتى أحدث سنة متوفرة. وفي أغلب المؤشرات فإن الدول ذات المعدل المرتفع يرحب أن يكون لديها معدل تقدم أبطأ وهذا أمر مأخوذ به في نموذج التوقع من خلال استخدام مستوى تقدم البلد ذي الصلة بالبلدان ذات نقطة البدء ذاتها.

الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالبلد لعام 2030: وهي القيمة التي من الممكن أن يحققها البلد بشكل مجدٍ بحلول عام 2030، مع النظر إلى التقدم الذي أحرزته البلدان الأخرى تاريخياً التي لديها نفس نقطة البداية. لاحظ أن الحد الأدنى للمعيار المرجعي لعام 2030 يختلف عن توقع البلد لعام 2030 فالأخير هو ما يتوقع للبلد بأن ينجزه بينما الأول فيعتمد على ما قد أنجزته فعلاً البلدان الأخرى ذات نقطة البداية نفسها.

الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالإقليم لعام 2030: وهو الحد الأدنى المقبول الذي ينبغي على البلدان من نفس الإقليم أن تنجزه. لأن هناك العديد من الأقاليم التي تحتوي على مجموعة متنوعة من البلدان عالية الأداء أو منخفضة الأداء، وهذا المعيار قد لا ينطبق على البلدان التي يتوقع /أو من الممكن لها أن تحرز مستوى تقدم أعلى بشكل مجدي وفي هذه الحالة فإن على البلدان أن تضع معاييرها الخاصة بها بشكل طموح أكثر أو أن تستخدم المعايير الوطنية المجدية. على سبيل المثال كما هو مطروح في الملحق 2، فإن الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالإقليم لعام 2030 هو متوسط الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالبلد للثلاث الأكثر انخفاضاً من البلدان.

المعايير المرجعية الموضوعية وطنياً لعام 2030: على البلدان أن تضع معاييرها الوطنية الخاصة التي تعكس أهدافها الوطنية وأولوياتها. يتم توفير النقاط المرجعية الثلاثة السابقة للمساعدة في استقاء معاييرها الخاصة.

المعايير المرجعية الوطنية المؤقتة المقترحة لعام 2030: وهي أعلى حد من (1) الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالإقليم، (2) الحد الأدنى للمعيار المرجعي الخاص بالبلد (3) التوقع الخاص بالبلد لعام 2030.

2. جدول أعمال 2063 حول التعليم وأهمية وضع المعايير المرجعية

تم تبني جدول أعمال 2063 " أفريقيا التي نريدها" في قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في كانون الثاني / يناير 2013. تعكس الأجندة تطلعات القارة الأفريقية لما بعد أجندة 2015 للتنمية. ولتسريع تنفيذها خلال فترة الـ50 عام فقد تم تطوير خطة تنفيذ في العشر سنوات الأولى منها.

تشدد استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا لعامي 2016 و 2025 على الأولويات في قطاع التعليم حتى عام 2025. كما تم تطوير استراتيجية للتعليم والتدريب التقني والمهني للتشديد على الأهمية التي تضعها القارة على تنمية المهارات الكافية لتغيير أفريقيا. تدعو الاستراتيجيات إلى نقلة نموذجية في التعليم والتدريب المهني والتقني حتى تكون قادرة على تحويل التعليم والتدريب المهني والتقني ليهيئ الشباب ليكونوا صناع عمل بدل أن يكونوا باحثين عنه وللتأكيد على أهمية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عن طريق ملائمتها مع حاجات سوق العمل.

تنص استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا لعامي (2016-2025) (CESA) على 12 هدفاً استراتيجياً. يحتوي الجدول 2 على رسم يجمع بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا. تتوافق الأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا رقم 10-1 مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى "تأمين تعليم شامل ذو جودة وتكافؤ وتعزز فرص التعليم مدى الحياة للجميع". الأهداف الاستراتيجية رقم 10-1 تغطي 8 من النقاط الـ10 من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بدأ من توفير تعليم ابتدائي وتعليم المرحلة الإعدادية مجاناً (4.1) وحتى زيادة عدد المدرسين المؤهلين في البلدان النامية (4.2). تضمن هذه الأهداف الاستراتيجية تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتمكين الحراك الاقتصادي والاجتماعي المساعد وتأمين طريقة للهروب من الفقر.

تتوافق الأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا رقم 11-12 مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة والذي يهدف إلى "تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة". لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا عن طريق الشراكات العالمية والتعاون. يركز جدول أعمال التنمية الناجحة في الهدف الاستراتيجي رقم 11-12 على الشراكة الشاملة في ميادين التكنولوجيا وبناء القدرات (17.8).

كما يؤكد هذا التخطيط بين الأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا و الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة على ضرورة التعاون الدولي في المسائل العامة مثل السياسة والتوافق المؤسسي والشراكات الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة (17.16) والبيانات والمراقبة والمسائلة (17.18:17.19) على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

الجدول 2. الأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا وأهداف التنمية المستدامة

الأهداف الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا	الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة
--	---

² تم استخدام المتوسط المرجح لعمر الدراسة.

4.c زيادة عدد المدرسين المؤهلين	الهدف الاستراتيجي 1: تنشيط مهنة التعليم لضمان جودة التعليم وملائمته في جميع المراحل
4.a بناء وتحديث مدارس آمنة وشاملة	الهدف الاستراتيجي 2: بناء وإعادة تهيئة والمحافظة على البنية التحتية للتعليم وتطوير سياسات تضمن بيئة تعليمية دائمة وصحية ملائمة في جميع القطاعات الفرعية وللجميع مما يفضي إلى زيادة الوصول لتعليم جيد.
	الهدف الاستراتيجي 3: تسخير قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الوصول إلى أنظمة التدريب والتعليم وجودتها وإدارتها.
4.1- الإتمام والتعلم: 4.3- تعليم تقني ومهني ذو تكلفة معقولة: 4.6-	الهدف الاستراتيجي 4: ضمان الحصول على المعرفة والمهارات الأساسية بالإضافة إلى تحسين معدلات الإتمام لجميع المراحل والفئات من خلال عمليات متناغمة على جميع الأصعدة من أجل الدمج الوطني والإقليمي
4.5- القضاء على الفوارق	الهدف الاستراتيجي 5: التعجيل في العمليات التي تؤدي إلى المساواة والتكافؤ بين الجنسين
4.6- محو أمية وإلمام بالحساب على مستوى العالم	الهدف الاستراتيجي 6: إطلاق برامج فعالة وشاملة لمحو الأمية حول القارة للقضاء على أفة الأمية.
	الهدف الاستراتيجي 7: تقوية مناهج العلوم والرياضيات في البرامج التدريبية الخاصة بالشباب ونشر المعارف العلمية والثقافة في المجتمع
4.3 تعليم عالي ومهني وتقني ذو تكلفة معقولة: 4.4- زيادة عدد الأشخاص ذوي المهارات ذات الصلة بسوق العمل	الهدف الاستراتيجي 8: توسيع فرص التعليم والتدريب التقني والمهني في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي والتعليم العالي وتقوية الأواصر بين عالم الأعمال والتعليم وأنظمة التدريب
4.3 تعليم عالي ومهني وتقني ذو تكلفة معقولة	الهدف الاستراتيجي 9: تنشيط وتوسيع مجال التعليم العالي والأبحاث والابتكار لمواجهة التحديات القارية وتعزيز التنافس العالمي.
4.7- التعليم في سبيل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية	الهدف الاستراتيجي 10: الترويج لثقافة السلام ومنع النزاعات وحلها في جميع مراحل التعليم وكل الفئات العمرية
الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة- تقوية وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة	الهدف الاستراتيجي 11: تحسين إدارة نظام التعليم بالإضافة إلى بناء وتحسين القدرة في جمع البيانات وإدارتها وتحليلها ونقلها واستخدامها
	الهدف الاستراتيجي 12: إنشاء تحالف من أصحاب المصلحة لتسهيل ودعم الأنشطة الناجمة عن تنفيذ استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا رقم 25-16.

على الرغم من وجود مؤشر لإطار العمل وإطار عمل الإدارة لمراقبة الاستراتيجية إلا أن عملها غير فعال. وفي جهود لتفادي أطر العمل للمراقبة الموازية مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. أوصت الدول الأعضاء في مؤتمر الدول الأفريقية للتعليم (نبروبي عام 2018) أن يعمل معهد اليونسكو للإحصاء مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل ضمان إطار رقابة مشتركة وإبلاغ لاستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تمتلك أطر عمل استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة عدداً من المؤشرات المشتركة. ينتج معهد اليونسكو للإحصاء في الوقت الحالي نحو 47٪ من مؤشرات استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا كجزء من المؤشرات المطلوبة للرصد العالمي للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. لذلك، فإن زيادة تغطية المؤشرات المحددة الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا يتطلب تطوير أداة مكملة لجمع البيانات مع الأخذ في الحسبان ضرورة تجنب آلية جمع البيانات الموازية وتقليل الأعباء على المعنيين.

تتطلب عملية الإبلاغ المشتركة عن الإنجازات حول أهداف كل من خطة عمل 2030 و 2063 تحديد معايير مرجعية بسيطة. حتى الآن، لم يكن هناك إبلاغ على جميع الأصعدة (الوطنية وشبه الإقليمية والقارية) منذ اعتماد جدول الأعمال. لذلك من الضروري وضع آلية عملية للإبلاغ عن إنجازات البلدان لكلا جدول الأعمال.

يتم التخطيط لتقرير أساسي لكل من استراتيجيات التعليم القارية لأفريقيا و الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لعام 2021³ في نفس هذا السياق، من المقرر رفع تقارير شاملة لعامي 2025 و 2030 مع تقديم تقارير موضوعية بينها.

إن تحديد المعايير المرجعية للمؤشرات الرئيسية التي تتضمن المؤشرات العالمية السبع كما هي محددة من قبل فريق التعاون التقني 6، والمؤشرات الخاصة باستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا لعامي 2016-2025 هي الأكثر صلة في هذا السياق. وبما أن المؤشرات الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني ذات الصلة غير موجودة بين المؤشرات العالمية السبع، وبالتالي هناك حاجة إلى تحديد المؤشرات ذات الصلة التي تتماشى مع استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني واستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا وتستوفي معايير الاختيار.

على الرغم من وجود مؤشرات مشابهة في استراتيجيات التعليم القارية لأفريقيا و الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل التعليم لعام 2030، إلا أن التعريفات مختلفة. يجب إنشاء منصة مشتركة للتعريفات والرصد والتقييم حتى تتمكن الدول الأفريقية الأعضاء من الاستجابة والإبلاغ بشكل فعال عن كلا الإطارين، ولكي يتم وضع عمليات إدارة البيانات الوطنية. يقدم الجدول 3 أدناه التقييمات الأولية للمؤشرات العالمية المختارة التي سيتم قياسها والأهداف والمؤشرات الاستراتيجية الملائمة لاستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا.

الجدول 3. مؤشرات المعايير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وإطار عمل استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا

الرقم	أهداف التنمية المستدامة	استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا
1	المؤشر العالمي 4.1.1 الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات (a) في الصف 3 (b) في نهاية التعليم الابتدائي؛ و (c) في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، تحقيق الحد الأدنى من مستوى الكفاءة على الأقل في (1) القراءة (2) الرياضيات و (3) العلوم، حسب الجنس	الهدف الاستراتيجي 4: 4.5 نسبة الأطفال والشباب (a) في الصف 3 (b) في نهاية التعليم الابتدائي و (c) في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي و الحد الأدنى من مستوى الكفاءة على الأقل في (1) القراءة (2) الرياضيات و (2) العلوم، حسب الجنس.
2	المؤشر العالمي 4.1.2 معدل الإتمام حسب الجنس	الهدف الاستراتيجي 1: 4.1 معدل القبول الأجمالي في الصف الأخير من التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى والثانية من التعليم الثانوي (المؤشر الموضوعي 4.1.3) الهدف الاستراتيجي 4: 4.7 النسبة المئوية للفتيات اللواتي أكملن التعليم الثانوي (قيد التطوير)
3	المؤشر الموضوعي 4.1.4 معدل ترك المدرسة حسب الجنس	الهدف الاستراتيجي 5: 5.4 معدل ترك الدراسة عند الفتيات حسب سبب الترك
4	المؤشر العالمي 4.2.2 معدل المشاركة قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي	
5	المؤشر العالمي 1.c.4 نسبة المعلمين المدربين	الهدف الاستراتيجي 1: 1.1 نسبة المعلمين المؤهلين للتدريس وفقاً للمعايير الوطنية الهدف الاستراتيجي 1: 1.2 النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين في العلوم أو التكنولوجيا أو الهندسة أو الرياضيات حسب الجنس الهدف الاستراتيجي 1: 1.4 النسبة المئوية للمعلمين الذين خضعوا للتدريب أثناء الخدمة (قيد التطوير)
6	الإنفاق على التعليم كنسبة من الميزانية والناتج المحلي الإجمالي (1) الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي (أهداف التنمية المستدامة 2.a.1) (3) الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	F.1 الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي F.2 الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على التعليم حسب المستوى F.3 الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
7	المؤشر العالمي 4.5.1 [سيتم تحديد مؤشر الإنصاف لاحقاً]	الهدف الاستراتيجي 5: 5.1 مؤشر الانصاف بين الجنسين لنسبة الالتحاق الإجمالية الهدف الاستراتيجي 5: 5.2 نسبة المعلمات الإناث الهدف الاستراتيجي 5: 5.3 نسبة مديرات المدارس الإناث الهدف الاستراتيجي 5: 5.4 معدل ترك الفتيات للمدرسة حسب سبب الترك الهدف الاستراتيجي 5: 5.5 نسبة الإناث الملتحقات ببرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

³ معهد اليونسكو للإحصاء (2021). نظرة شاملة قارية: رأب الفجوة بين استراتيجيات التعليم القارية لأفريقيا و الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. معهد اليونسكو للإحصاء. مقتبس من http://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2021/01/UNESCO_UIS_Africa-Report-2021.pdf

3. خارطة الطريق نحو وضع المؤشرات المعيارية الإقليمية لأفريقيا

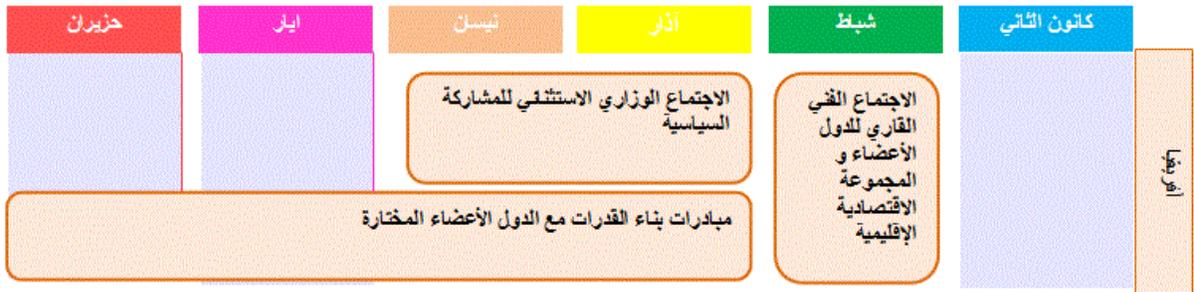
تدمج عملية وضع المعايير المرجعية الإقليمية في القارة الأفريقية مؤشرات إضافية تعكس تطورات أجندة عام 2063. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التباين الكبير بين البلدان، يمكن إجراء عملية القياس على مستوى اللجان الاقتصادية الإقليمية على النحو الذي حددته مفوضية الاتحاد الأفريقي⁴. لسوء الحظ، تنتمي بعض الدول إلى أكثر من مجموعة اقتصادية إقليمية (RECs)، مما يعني أنها ستواجه معايير مرجعية مختلفة ولكنها قد تؤثر أيضاً على العديد من المعايير المرجعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. لذلك يُنصح بالتركيز على الجغرافيا، وتقسيم البلدان إلى خمس مجموعات كبرى منها: الوسطى والشرقية والشمالية والجنوبية والغربية. سوف تتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي قراراً بشأن هذه الاشكالية بصفتها قائدة عملية وضع المعايير المرجعية الإقليمية في أفريقيا.

تم تنظيم مشاورات بين معهد اليونسكو للإحصاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول / أكتوبر 2020 لتشارك نفس الفهم للأساس المنطقي للمعايير المرجعية الإقليمية والاتفاق على عملية الاعتماد الشاملة ودور كل مؤسسة في هذه العملية. تتضمن عملية وضع المعايير المرجعية المكونة من ثلاث خطوات في أفريقيا:

- من المقرر عقد اجتماع الخبراء في 25 و 26 شباط / فبراير. سيكون الخبراء من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء المعنيين في تعزيز أنظمة التعليم الأفريقية.
 - إن الهدف العام للاجتماع هو مناقشة أهمية المؤشرات العالمية المختارة التي سيتم وضعها كمعايير مرجعية والتشاور بشأن المؤشرات الإضافية التي يمكن أن تسهم في عكس الأولويات الأفريقية بشكل أفضل - قضية التعليم والتدريب التقني والمهني ضرورية بين أصحاب المصلحة.
- الاجتماع السياسي في آذار / مارس و نيسان / أبريل للمصادقة على المعايير المرجعية الوسيطة المحددة والزام مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول للتأكيد على إنجازها بحلول عام 2025 و 2030.
- مبادرات زيادة القدرة للدول الأعضاء المختارة.

سيضمن مجتمع التعليم أن المعايير المرجعية المعتمدة تشكل الحد الأدنى لتوضيح محتواها فيما يخص التقارير المستقبلية على مستوى القارة أو المستوى شبه الإقليمي أو على مستوى البلد.

الرسم 1. خارطة الطريق نحو وضع معايير مرجعية إقليمية (أفريقيا)



4. معايير مرجعية مؤقتة توجيهية من أجل وضع معايير مرجعية للإقليم

قام معهد اليونسكو للإحصاء بتقدير معايير مرجعية مؤقتة للمساعدة في تقديم الدعم للأقاليم، بما في ذلك أفريقيا لتطوير معايير مرجعية إقليمية ووطنية. فعلى سبيل المثال، يعرض الجدول 5 هذه المعايير المرجعية المؤقتة للمؤشر العالمي 4.1.2. للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. معدل إتمام المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي. كما هو موضح سابقاً، فإن الحد الأدنى المعياري الخاص بالإقليم لعام 2030 (العمود 7) هو المعدل المتوسط للمعايير المرجعية الخاصة بكل بلد لأدنى ثلث من بلدان المنطقة. وذلك يوفر معياراً مرجعياً إقليمياً يجب على جميع البلدان في

⁴ الإتحاد الإفريقي (AU) – المجموعات الإقليمية الاقتصادية (RECs) مقتبس من: <https://au.int/en/organs/recs>

المنطقة تحقيقه على الأقل أو تخطيه من أجل تعزيز المساواة في المنطقة. كما يقدم الجدول 5 أيضاً القيمة المتوقعة للمؤشرات إذا حققت جميع البلدان في المنطقة معاييرها المرجعية المؤقتة (العمودين 3 و 5). يقدم هذا الأمر هدفاً أكثر طموحاً للمنطقة ويقدم معياراً مرجعياً بديلاً لقياس عملية التقدم.

لاحظ أنه تم استخدام الحد الأدنى المعياري الخاص بالإقليم من أجل تحديد المعايير المرجعية المؤقتة الخاصة بالبلد، كما تمت مناقشته سابقاً (انظر المربع 1).

يراد بالمعايير المرجعية المؤقتة التي حددها معهد اليونسكو للإحصاء بأن تكون بمثابة مساعدة تقنية أو دليل إرشادي للمنطقة أو البلدان في المنطقة في وضع معاييرها المرجعية الخاصة بها. بعد وضع الحد الأدنى من المعايير المرجعية الإقليمية والمعايير المرجعية الوطنية، سيكون الجدول 5 مكتملاً من خلال ملء العمودين (4) و (6) بالاعتماد على المعايير المرجعية التي وضعتها البلدان داخل المنطقة. لاحظ أن المعايير المرجعية الوطنية المؤقتة والمنهجية المستخدمة لوضعها معدة للإرشاد فقط. فقد تختار جميع البلدان في المنطقة وضع معيار مرجعي مشترك، أو قد يقومون باختيار معايير مرجعية مختلفة اعتماداً على تطلعاتهم الخاصة. يتضمن الملحق 1 معايير مرجعية مؤقتة لجميع البلدان حسب شبه الإقليم أو المجموعة السياسية باستثناء مؤشر الإنصاف، الذي لا يزال على معهد اليونسكو للإحصاء أن يطور له معايير مرجعية خاصة به.

الجدول رقم 5. أفريقيا: المعايير المرجعية شبه الإقليمية. معدل إتمام المستويات الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي

شبه الأقاليم	توقع عام 2015 (+/-) 2 سنوات) الأساس		توقع عام 2025		توقع عام 2030	
	في حال تم تحقيق المعايير الوطنية المؤقتة	في حال تم تحقيق المعايير المحددة وطنياً	في حال تم تحقيق المعايير الوطنية المؤقتة	في حال تم تحقيق المعايير المحددة وطنياً	في حال تم تحقيق المعايير الوطنية المؤقتة	في حال تم تحقيق المعايير المحددة وطنياً
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
إتمام المرحلة الابتدائية						
أفريقيا الوسطى	64	85		90		67
أفريقيا الشرقية	59	74		81		64
أفريقيا الشمالية	89	93		95		82
أفريقيا الجنوبية	72	86		90		77
أفريقيا الغربية	66	75		81		61
إتمام المرحلة الأولى من الثانوية						
أفريقيا الوسطى	46	68		76		37
أفريقيا الشرقية	33	50		60		38
أفريقيا الشمالية	75	79		84		72
أفريقيا الجنوبية	54	68		76		51
أفريقيا الغربية	49	63		70		32

= اختياري، سوف يتم حسابه من خلال جمع البلدان صاحبة المعايير المرجعية الأكثر طموحاً، في حال كان هناك اهتمام أو حاجة

5. المشاورات الإقليمية والوطنية للاتفاق على المعايير المرجعية

وكما تم تقديمه في خارطة الطريق (الرسم 1)، فإن المعايير المقترحة للمؤشرات تحتاج للمناقشة على نطاق واسع بين مختلف أصحاب المصلحة. حيث سيتم تنظيم المشاورات التقنية على مستويين اثنين وسيتم من خلالها التركيز على المناقشة حول الوضوح المنهجي والأساليب وأن يتم الاتفاق على المعايير المرجعية التالية:

1. المشاورات شبه الإقليمية: في الفترة التي تمتد من شباط / فبراير إلى نيسان / أبريل، حيث سيتم تنظيم المشاورات التقنية لمناقشة المنهجيات، وأهمية مؤشرات استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا المحددة والمعايير المرجعية المقترحة.
2. المشاورات الوطنية: والتي ستكون كمتابعة للمشاورات التقنية شبه الإقليمية، حيث سيتم استشارة البلدان في سبيل الحصول على مزيد من المداخلات بشأن المعايير المرجعية، بما في ذلك المعايير المرجعية الوطنية المحددة إذا كانت متاحة لإنجاز الصيغة النهائية من المعايير المرجعية الإقليمية.

6. الالتزام بتحقيق المعايير المرجعية الإقليمية

- سيكون من المفيد للغاية وضع معايير مرجعية إقليمية للشركاء الإقليميين والدول الأعضاء والتي من شأنها أن تطور سياسات واستراتيجيات مناسبة لتحقيق الهدف المراد. حيث يعتمد تحقيق المعايير المرجعية الإقليمية إلى حد كبير على التنفيذ الوطني لأطر أعمال إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

- إن اعتماد المعايير المرجعية الإقليمية يستلزم وجود التزام ومسؤولية من قبل الحكومات الوطنية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- يجب على الهيئات شبه الإقليمية أن تعمل مع البلدان في كل منطقة حرصاً على رصد التقدم المحرز في تحقيق منطقة للمعايير المرجعية الإقليمية، ويكون ذلك بالشراكة مع معهد اليونسكو للإحصاء، ويمكن لها أن تؤدي دوراً جوهرياً في رصد التقدم المحرز.
- لكي يكون من الممكن قياس المعايير المرجعية الإقليمية، فإن البلدان تحتاج إلى تقديم إحصائيات التعليم الوطنية بشكل منتظم و جيد للشركاء الإقليميين والدوليين. وعلى وجه التحديد، فإن وزارات التربية والتعليم هي المسؤولة عن جمع إحصائيات التعليم وتحليلها والإبلاغ عنها إلى معهد اليونسكو للإحصاء والذي بدوره يقوم بنشرها عالمياً بالإضافة للمؤشرات بشكل سنوي.
- على المعايير المرجعية الإقليمية أن تحدد بشكل واضح أداة القياس الذي سيتم من خلاله رصد التقدم ومدى مواءمته مع النتائج المتوقعة من إجراءات جدول أعمال 2063. ومن خلال هذا النهج، يمكن استخدام المعايير المرجعية لتعزيز الحوار السياسي بين البلدان مع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة في التعليم، بما في ذلك المدارس والمعلمين وأولياء الأمور.

7. الخاتمة

لقد كان وضع المعايير الإقليمية يشكل التزاماً قطري طال انتظاره في إطار عمل التعليم حتى عام 2030. حيث أن صياغة التقارير المشتركة حول الإنجازات لتحقيق أهداف كل من خطط العمل لعامي 2030 و 2063 يتطلب تحديد معايير مرجعية وسطية. ولغاية الآن، لم يكن هناك أي إبلاغ على جميع المستويات (سواء الوطنية وشبه الإقليمية أو القارية) منذ اعتماد جدول الأعمال. لذلك فمن الضروري وضع آلية فعالة للإبلاغ عن إنجازات البلدان في كل من جدول الأعمال.

سيكون وضع معايير مرجعية إقليمية أمراً مفيداً للغاية ومن شأنه رطب الفجوة بين العمليات الوطنية والعالمية في رصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه. وسيساعد على تناغم المنهجيات والأدوات ودورية الإبلاغ عن التقدم في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. والجدير ذكره أن العملية ستساعد أيضاً على تطوير السياسات والاستراتيجيات الإقليمية لتحقيق أهداف التعليم في المناطق ذات الصلة. لذلك، فإن الحاجة إلى تعاون وتنسيق وثيق بين الشركاء الإقليميين هو أمر مطلوب في وضع المعايير المرجعية الإقليمية دون مزيد من التأخير وبدعم والتزامات كاملة من قبل الهيئات الإقليمية والشركاء والدول الأعضاء.

المرفق 1. الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - مستويات مؤشرات المعايير المرجعية المقترحة لأفريقيا (مجموعة شرق أفريقيا) (ECA) المراجع

2030	توقع عام 2030		توقع عام 2025		2015 2 -/+ سنوات) الأساس	مؤشرات المعايير المرجعية
	في حال تم تحقيق المعايير المحددة وطنيا 2	في حال تم تحقيق المعايير الوطنية المؤقتة 2	في حال تم تحقيق المعايير المحددة وطنيا	في حال تم تحقيق المعايير الوطنية المؤقتة		
56		72		64	48	4.1.1. الرياضيات للصفوف 3/2
16		24		20	11	4.1.1. الرياضيات للمرحلة الإعدادية
27		43		37	23	4.1.1. الرياضيات الابتدائية
60		70		62	37	4.1.1. القراءة للصفوف 3/2
29		40		35	22	4.1.1. القراءة للمرحلة الإعدادية.
22		50		46	30	4.1.1. القراءة للمرحلة الابتدائية
65		85		79	67	4.1.2. معدل إتمام المرحلة الابتدائية
38		70		63	48	4.1.2. معدل إتمام المرحلة الإعدادية
20		52		44	33	4.1.2. معدل إتمام المرحلة الثانوية
68		87		83	74	4.1.2. معدل إتمام المرحلة الابتدائية (GEMR)
40		70		64	54	4.1.2. معدل إتمام المرحلة الإعدادية (GEMR)
15		47		42	34	4.1.2. معدل إتمام المرحلة الثانوية (GEMR)
14		6		8	11	4.1.4. معدل التسرب من المدرسة الابتدائية
32		14		18	28	4.1.4. معدل ترك الدراسة في المرحلة الإعدادية
54		34		39	47	4.1.4. معدل ترك الدراسة في المرحلة الثانوية
46		72		67	54	4.2.2. معدل المشاركة قبل المرحلة الابتدائية
66		87		80	58	4.ب.1. النسبة المئوية من المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات مرحلة ما قبل الابتدائي
72		91		88	82	4.ب.1. النسبة المئوية من المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المرحلة الابتدائية
68		91		88	69	4.ب.1. النسبة المئوية من المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المرحلة الإعدادية
73		85		81	70	4.ب.1. النسبة المئوية من المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المرحلة الثانوية
15		15		15	17	2.أ.1. نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم
4		4		4	4	الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المراجع.

معهد اليونسكو للإحصاء (2020) نحو عقد ناجح من العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام المعايير
معهد اليونسكو للإحصاء.

معهد اليونسكو للإحصاء (2020) التوقعات والمعايير المرجعية المعتمدة على الأدلة لمؤشر هدف التنمية المستدامة 4.1.1

س. مونتويا (2020). المعايير المرجعية لمؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: انجاز التزام مُغفل، واقتراح أرضية
للمناقشة. معهد اليونسكو للإحصاء.

معهد اليونسكو للإحصاء (2020). معايير مرجعية لمؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: أساس سياسي وتقني للمناقشة

معهد اليونسكو للإحصاء (2021). نظرة عامة قارية: راب الفجوة بين إستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا والهدف الرابع من أهداف
التنمية المستدامة في أفريقيا. معهد اليونسكو للإحصاء. <http://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2021/01/UNESCO UIS Africa-Report-2021.pdf>

فريق التعاون التقني المعني بمؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. مقتبس من <http://tcg.uis.unesco.org/>

الاتحاد الأفريقي . المجموعات الاقتصادية الإقليمية. مقتبس من <https://au.int/en/organs/recs>